

الاسيوية ليمتد ، لندن ، ذي جوش كولونيال تراست ليمتد ، لندن ، ذي بالستين ايكونوميك كوربوريشن، نيويورك، وان مديري بعض هذه الشركات المذكورة اعلاه سيكونون أعضاء في مجلس ادارة هذه الشركة .

٤٣ - سعيد حماده ، مصدر سابق ، ص ٣٢٢ .

٤٤ - عبد الرحمن علي الكردي ، مصدر سابق ص ١٠٤ .

٤٥ - عيسى السفري ، فلسطين بين الانتداب والصهيونية ، يافا ، ١٩٣٧ ، ص ٩٨ .

٤٦ - سلسلة الوثائق العامة وثائق المقاومة الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ١٣٢ .

٤٧ - عبد الرحمن علي الكردي ، مصدر سابق ص ١٠٤ .

٤٨ - مجلة الاقتصاديات العربية ، مصدر سابق ص ٢٣ ، ورياض حمدي تولي مصدر سابق ، ص ٤٣ .

٤٩ -

Who's Who : The Near and Middle East, « Palestine and Trans-Jordan (Europa Publications Ltd., London), 1945/1946, Vol. 1, Part 11, p. 302.

Hobman, J. B. *Op. Cit.*, p. 137.

٥١ - الحكومة الفلسطينية الجريدة الرسمية رقم (٢٦) والمؤرخة في ١٢ حزيران ١٩٣٠ . وقد صدر قانون رقم ٢٣ بتبني الامتياز المؤرخ في اليوم الاول من كانون الثاني سنة ١٩٣٠ والممنوح من قبل المندوب السامي الى شركة البوتاس الفلسطينية المحدودة لاستخراج الاملاح والمعادن من البحر الميت بقدر ما يتعلق ذلك الامتياز بفلسطين ويخول المندوب السامي سلطة القيام بما هو مترتب عليه بمقتضى الامتياز بصفة المندوب السامي لفلسطين . (الجريدة الرسمية العدد ٦٦٧ المؤرخ في شباط ١٩٣٧) .

٤١ -

Frances Newton, *Op. Cit.*, p. 213.

وتقول الانسة فرنسيس نيوتن في كتابها أيضا « ضمنت معاهدة الصلح التي عقدت في لوزان سنة ١٩٢٣ مشروعية الامتيازات الممنوحة لرعايا تركية ورعايا الحلفاء » . وبحكم الانتداب حلت بريطانيا محل تركيا ، وكانت الحكومة التركية قد منحت امتيازاً لاستثمار أطلح البحر الميت لثلاثة من رعاياها وذلك بفرمان سلطاني ١٩١٢ ، وحالت حرب البلقان ، ثم الحرب العالمية الاولى دون الشروع في الاعمال . ففي سنة ١٩٢٣ بيع هذا الامتياز التركي الى ميتلند ادوردس (بريطاني) وفي حينه بادر هذا المشتري الى مراجعة وزارة المستعمرات طالبا الاعتراف بالحقوق المنتقلة اليه وكان ذلك قبل عقد معاهدة لوزان فأجيب بعدم امكان النظر في الامر ريثما يتحدد الصلح مع تركيا ولكن وزارة المستعمرات لم تذكر أي سبب او علة عندما ابلغت امستر ادوردس رفضها النهائي ان تعترف بالامتياز التركي ، لما عاد الكره بعد عقد الصلح . اضطر ادوردس التي بيع امتيازها الى شركة فرنسية ليصبح له التقدم الى محكمة العدل الدولية وخشيت الحكومة البريطانية التعرض لاحتمالات المحاكمة فعرضت التحكميم ، وعادت فاشترطت للسبر في التحكميم استعدادا من جانب الحكومة الفرنسية لدفع التعويض عما لحق البريطانيين من اضرار حرب دمشق ، فتراجعت حكومة الانتداب السوري عن نصر الشركة ، وهكذا آل هذا الامتياز الاكبر الى يد الصهيونية » .

٤٢ - جاء في الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين عدد ٥٣٥ المؤرخ في ١٦ أيار ١٩٢٩ الشركات التي مدت شركة البوتاس الفلسطينية بالأموال هي : باسيل مونتغمري وشركاه ، لندن ، س. تنانت وأولاده وشركاهم ليمتد ، لندن ، بولنغ وشركاه ليمتد ، لندن ، ليسلي أوكوهرت رئيس الشركة الروسية